

حيدر آباد - تحديث حول المبادرات المتعلقة بـ WHOIS
السبت 5 نوفمبر 2016 – من الساعة 15:15 إلى الساعة 16:45 بتوقيت الهند
اجتماع ICANN57 في حيدر آباد، الهند

أليس مونيوا: طاب مساءكم جميعاً. اسمحوا لي بإعلان انطلاق الجلسة التالية، وهي عبارة عن تحديث حول المبادرات المتعلقة بـ WHOIS. اسمي أليس مونيوا، من مفوضية الاتحاد الإفريقي، ورئيسة مجموعة عمل السلامة العامة للجنة الاستشارية الحكومية، التي تستضيف وتنظم هذه الجلسة المتعلقة بهذا الموضوع المهم. وأدعو أعضاء اللجنة إلى تقديم أنفسهم، أي أسمائهم الدوائر التي ينتمون إليها. وسأبدأ معك.

جرايم بونتون: مرحباً -- الصوت مرتفع. عذراً. أنا جرايم بونتون، من مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجل، وأنا هو رئيسها الحالي.

كريستا باباك: مرحباً بالجميع. أنا كريستا باباك. وأنا عضوة في منظمة ICANN، وأعمل في مصلحة قسم النطاقات العالمية.

تشاك غوميز: اسمي تشاك غوميز، وأعمل رئيساً لمجموعة عمل عملية وضع السياسات PDP لدى خدمات دليل التسجيل RDS.

غريغ مونيبي: طاب مساءؤكم. اسمي غريغ مونيبي، من يوروبول، وأنا عضو من أعضاء مجموعة عمل السلامة العامة.

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف نصي/ملف word. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُشَر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

- جارڊ ڀروين: مرحبًا. أنا جارد ڀروين. وأنا أيضا من موظفي GDD لدى ICANN.
- مارجي ميلام: مرحبًا. اسمي مارجي ميلام، وأنا أنتمي لفريق استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات الاستراتيجية التابع لمنظمة ICANN.
- روجر ليم: مرحبًا. أنا روجر ليم، من إدارة الالتزام التعاقد في ICANN.
- ألين جروجان: معكم ألان جروجان من إدارة الالتزام التعاقد في ICANN.
- فابيان بيتريمو: معكم فابيان بيتريمو، من فريق دعم GAC في ICANN.
- كاثرين باور-بولست: اسمي كاثرين باور-بولست، من اللجنة الأوروبية، نائبة رئيس فريق عمل السلامة العامة التابع لـ GAC.
- أليس مونيوا: شكرا لكم جميعا، ومرحبا بكم في هذه الجلسة. إن أهداف و -- نتائج هذه الجلسة تتمثل في تقديم مجتمع ICANN للتحديثات المتعلقة بمنظور، وبرامج، وسير، ومنجزات المبادرات المهمة المتعلقة بـ WHOIS مع التركيز على مساءلة عملية تسجيل النطاقات، بالإضافة إلى بعض العروض المتمحورة حول مساءلة عملية تسجيل النطاقات وأيضاً -- ونريد أن نشارككم الرأي ونتناقش معكم جميعا حول تحديات المساءلة الخاصة بتسجيل النطاقات.

إن، سأسلم عماد قيادة هذه الجلسة إلى نائبي كاثرين التي ستتكلف بتسيير هذه الجلسة. كاثرين.

كاثرين باور-بولست:

شكرا لك أليس، وأشكر جميع أعضاء اللجنة على تخصيصهم لهذا الوقت من جدول أعمالهم المزدحم في اجتماع ICANN هذا، لمناقشة WHOIS معنا اليوم. سأبدأ الجلسة بالتعريف المفصل لتاريخ جميع المبادرات التي تم القيام بها حتى اليوم. أنا أمزح فقط. أعتقد أنك بحاجة إلى دليل مرشد لتتعرف على ما يجري في الوقت الراهن فحسب. وأعتقد أن ما سمعته قد تم التعبير عنه بشكل واضح في جميع الجلسات التي جرت في ICANN خلال هذا الاجتماع، وهو أن حجم العمل الهائل الناتج عن المبادرات المختلفة، والذي يلقي عبوه على مجموعة من المجتمعات، يشكل تحديا من التحديات الرئيسية التي نواجهها. ونحن نجرب في هذه الجلسة، هذا النموذج الجديد الذي يهتم بالمواضيع الأكثر أهمية. وتهدف هذه الجلسة إلى إعطاء نظرة عامة سريعة، وهي مجرد لمحة عن بعض المبادرات المتعلقة بـ WHOIS، والتي نعتقد أنها الأكثر أهمية. ونحاول أيضا أن نقدم للمجتمع بأسره نظرة عامة مفهومة حول ما يجري، وأن نمكنكم من تثقيف أنفسكم، ولنمكنكم أيضا من المشاركة معنا، وذلك هو الهدف الأساسي، وربما تتعرفون على القضايا الأفقية التي قد تثير اهتمامكم لتتابعوها عبر المبادرات المختلفة.

ويعني ذلك أن لدينا وقتا قصيرا جدا للمتكلمين. لدينا عرض مهم جدا، ويجب عليكم أن تعتبروه من المواد التي يرجى منكم أخذها معكم لدراستها في منازلكم. فلن نقوم بتغطية سائر الشرائح في العرض، إلا أننا ندعوكم إلى أخذه معكم استخدامه كمصدر للمعلومات.

وقد قلت أننا سنجرب النموذج الجديد في هذه الجلسة، وقد حددنا من أجل ذلك موضوعا يهم بشكل كبير كلا من GAC ومجموعة عمل السلامة العامة عبر كل تلك المبادرات. ويهمنا نحن أيضا، وهو موضوع المساءلة والخصوصية. ماذا يعني ذلك؟ لقد تحدثنا كثيرا عن المساءلة في الأشهر والسنوات الماضية، وكان حديثنا يتعلق

بمسألة ICANN. ولذلك فأنا أريد أن أعلمكم بكل وضوح بأن ذلك ليس هو موضوعنا في هذه الجلسة. نحن نتحدث هنا عن المسألة المتعلقة بالعمليات الإجرامية على سبيل المثال. أي، إمكانية تتبع المسؤولين عن العمليات الإجرامية، كسوء استخدام نظام إسم النطاق، وقد كانت لدينا أمثلة مثيرة للاهتمام في جلستنا السابقة. وأرى أن لمجتمع السلامة العامة دوراً أساسياً في حماية الخصوصية عبر مسألة المجرمين الذين يعتدون على خصوصية مستعملي أنظمتنا العاديين.

سوف نقوم بـ -- بعرض المزيد عن السبب وراء اهتمامنا، أي نحن مجموعة عمل السلامة العامة، و GAC بصفة عامة، بهذه القضايا، وسنشرع في ذلك بتقديم قضية استعمال، وسيقدمها لكم زميلي غريغ من يوروبول بعد قليل، والهدف من ذلك هو توضيح السبب الذي يدفعنا للتعامل مع مثل هذه القضايا، لجميع الحاضرين.

دعوني فقط أعرض عليكم جدول الأعمال بسرعة، لتطلعوا على ما سيأتي لاحقاً. كما قلت سابقاً، سنبدأ مع غريغ، ثم سنقسم كل الجلسات الموالية إلى جزأين. سنبدأ بالحديث عن ثلاث من المبادرات الأساسية التي نتعامل مع WHOIS كما هي عليه اليوم، ثم سنتحدث عن ثلاث مبادرات أخرى تتعلق بمستقبل WHOIS، أي ما نحن مقبلون عليه كـ RDS مثلاً. لن نقوم بتغطية جميع المبادرات. مثلاً، المجموعة الاستشارية للتنفيذ المتعلقة بإجراءات WHOIS الخاصة بالتعارض بينها وبين القوانين المحلية، هي عبارة عن مبادرة أخرى تهتمنا. إذن، لقد حاولنا تغطية الكثير من القضايا، لكننا لن نتمكن من تغطيتها كلها. من فضلكم، استخدموا شرائح العرض كمرجع، واطرحوا أسئلتكم بعد كل فقرة إذا أردتم المزيد من التوضيح. سنحاول الإجابة عن الأسئلة الخاصة بكل مبادرة بعد الانتهاء من عرضها، ونطلب منكم الاحتفاظ بالأسئلة العامة حتى ننتهي من تقديم جميع المبادرات.

إذن وبدون مقدمات، ننتقل إلى غريغ. شكرًا جزيلاً لكم.

جزيل الشكر لك، كاثرين. مرحباً بكم جميعاً. أعمل لدى اليوروبول، وهي وكالة الشرطة الأوروبية. وأنا أيضاً من موظفي قسم جرائم الإنترنت. وكما بينت لكم كاثرين،

غريغ مونيبي:

فسأحاول أن أبين للمجلس الكيفية التي تستخدم بها وكالات السلامة العامة نظام WHOIS في تحقيقاتها. في البداية، وكقدمة على ذلك، أود أن أشير إلى أن استعمال WHOIS قد تغير مع الوقت. فقد كان في البداية، ولا يزال نقطة اتصال للتجاوب مع الحوادث. وهذا هو الغرض الرئيسي منه. وهو يستعمل أيضا في تحديد ما إذا كان اسم النطاق متوفرا أم لا. لك، بما أن الإنترنت تغيرت، فقد تغير استخدام WHOIS، ولدينا اليوم، كيانات كثيرة مختلفة، ويشمل ذلك الأفراد، والمشاريع التجارية، ومؤسسات الأمن، وكالات السلامة العامة، ومجموعات المستهلكين، الذين يستخدمون WHOIS للحصول على التعويضات، والتعرف على المعتدين على الإنترنت. إن WHOIS في الواقع، أداة رائعة، تفيدنا في التعرف على الجريمة على صعيد الإنترنت.

استخدام السلامة العامة لـ WHOIS. إن WHOIS وسيلة واحدة فقط من الوسائل التي يستخدمها محققو الإنترنت. وغالبا ما يبدوون تحقيقاتهم انطلاقا من عنوان IP، ويبدوون باسم نطاق. إذن ستكون البروتوكولات الأولى في WHOIS في 90% من الحالات. فسيقومون عندها بالبحث عن اسم النطاق. وليست تلك هي الرصاصة الفضية. فإذا أردت أن تبطل روباتا، فلن تستخدم WHOIS فقط، لأنها لن تذهب بك بعيدا. لكنها مهمة. فهي الخطوة الأولى التي ستستخدم. إذن، تواجد المعلومات الدقيقة في WHOIS أمر مهم جدا. فهي تعقد الأمور على المجرمين فيصير ارتكاب الجرائم أصعب عليهم.

القضية الأولى التي أردت أن أقدم لكم هي قضية روباتا، وأريد أن أشير إلى مدى أهمية DNS في تأسيس البنية التحتية للروبوت. يجب أن يكون بإمكانك إنتاج وتحديث نطاقات جديدة باستمرار وبشكل سريع، ويجب أن تسجل تلك النطاقات مع أسماء سجل مختلفين في جميع أنحاء العالم. يجب عليك القيام بذلك بشكل أسرع من الذيم تم إبطالهم. وإذا كان بإمكانك القيام بذلك، أي إذا أتقنت DNS، فسيكون بإمكانك الحفاظ على بنية ريبوت تحتية قوية. فيمكنك مقاومة طلبات الإبطال، وتجنب محاولات الاختراق، وما إلى ذلك. إذن DNS هي مفتاح البنية التحتية للروبوتات.

هذا مثال بسيط، وهو مثال إيجابي، نوضح من خلاله كيف استخدمنا روباتا للتعرف على WHOIS -- آسف، كيف استخدمنا WHOIS للتعرف على مجرم يسير

روبوتا. FP Cyborg قسم من أقسام يوروبول يتخصص في إبطال الروبوتات. وقد حددوا المشتبه بهم باستخدام معلومات WHOIS. فقد كانت هناك عصابة إجرامية تسيير روبوتا يصدر البرامجيات الضارة الخاصة بالأبنك. فقام الفريق بمراقبة التواصل بين المشتبه بهم، وذكر أحدهم اسم نطاق، وكان ذلك النطاق يستخدم كلوحة التحكم الرئيسية للروبوت.

وببساطة، قام الفريق بالبحث عن ذلك النطاق وعثروا على عنوان بريد إلكتروني، ثم قاموا ببحث معاكس خاص بذلك العنوان، فحصلوا على جميع أسماء النطاقات التي تم تسجيلها باستخدام ذلك العنوان. ثم قاموا ببحث مصادر مقترح في كل من النطاقات التي عثروا عليها، والتي كانت مرتبطة بذلك العنوان، ثم عثروا بالصدفة على نطاقات قديمة جدا تحتوي على صفحة شخصية عثروا فيها على المعلومات الشخصية الخاصة بالمجرم. ثم قاموا بالاتصال بالسلطات المحلية، التي قامت بفحص -- بالتحقيق في القضية، فوجدوا أن ذلك الشخص كان فعلا مجرم إنترنت معروفا، وبعد المزيد من التحقيق، توصلوا إلى أنه كان فعلا من يسير ذلك الروبوت. إذن هذه قضية بسيطة تم فيها العثور على من كان وراء الروبوت بالاعتماد على المعلومات الموجودة في WHOIS.

أما القضية الثانية التي أردت تقديمها لكم تتعلق ب الأطفال (غير واضح). وعندنا فريق آخر يعمل على ذلك، وهم الآن يحققون في عصابة إجرامية تسيير مجموعة من المواقع على الشبكة. لديكم -- يوجد على الشرائح -- عنوانا URL. وعلى تلك المواقع، ستجدون صفحات تقديمية تحتوي على صور فتيات صغيرات، لكنها ليست صورا إباحية، لكن إذا ضغطت على تلك الصور ستجد بنية تحتية كاملة، إذا اشترت العضوية فيها، فسيتم تحويلك إلى موقع آخر يمكنك من الدخول على أفلام إباحية يستغل فيها الأطفال. وهؤلاء المجرمون يجنون الكثير من الأموال عبر تلك المواقع. وهم يضعون تلك المواقع في الخارج. إذن حصلنا على عنوان أو عنواني URL، وساعدنا بعض أصدقائنا في الأمن على العثور على المزيد، ثم قمنا بالدخول على WHOIS وحاولنا العثور على -- معلومات DNS الخاصة بتلك العناوين، ثم قمنا بربطها بعناوين IP ثم بحثنا في جميع معلومات WHOIS. ثم قمنا بفحص كل تلك المعلومات، وعثرنا على عنوان بريد إلكتروني تشترك فيه كل تلك النطاقات. لم -- هذه التحقيقات لا زالت

جارية حتى الآن، لكنني أريد أن أوضح لكم أنه يمكننا العثور على العامل المشترك بين كل تلك النطاقات انطلاقاً من معلومة واحدة محددة. عادة، إذا كان عندك نطاق مرتبط بعنوان IP، فلا يمكنك ربطه بنطاق آخر. لكن بعد فحص كل تلك البيانات، باستخدام المعلومات المضبوطة الموجودة في WHOIS، تمكنا من العثور على عنوان بريد إلكتروني مسجل واحد. إذن، الخلاصة بسيطة للغاية. إذا كانت معلومات WHOIS الخاصة بك مضبوطة، ويعول عليها، ومتوفرة للعموم، فأنت بذلك تساعد على العثور على الجريمة الإلكترونية، وتساعد على توفير الوقت للمحققين، وتعتقد أيضاً الأمور على المجرمين. إذن كان ذلك -- لقد حاولت التمثيل للموضوع بالحالتين المدروستين. شكراً.

شكراً جزيلاً لك غريغ. فلنبدأ بدون أي تأخير في تقديم الوضع الراهن لـ WHOIS، مع جارد، الذي سيقدم لنا نظام تقارير الدقة.

كاثرين باور-بولست:

شكراً لك، كاثرين. أنا جارد إيروين. أنا من موظفي GDD في ICANN، وسأحدث عن ARS الخاص بـ WHOIS.

جارد إيروين:

لقد تم إنشاء نظام تقارير دقة WHOIS كاستجابة لمجموعات من توصيات فريق مراجعة WHOIS لسنة 2012، وكذلك للاستجابة لمخاوف GAC المتعلقة بدقة WHOIS. وكجزء من التزام ICANN بالتعرف على السجلات التي يحتمل وجود الأخطاء فيها من أجل المتابعة والتحقق.

يتم تنفيذ ARS عبر مراحل، وذلك استناداً إلى أنواع عمليات التوثيق المذكورة في التقرير SAC 58. لقد انتهينا حتى الآن من المرحلة التقديمية التي كانت بمثابة تجربة للفكرة، أي الكيفية التي نجمع بها المعلومات ونحللها. وقد تم الانتهاء من ذلك في 2014، وتم إتباع ذلك بفترة تعليقات. وتهتم المرحلة 1 بالدقة في التحرير، وهي واحدة من الأمور التي تم التعرف عليها في SAC 58. ونعني بالتحرير، الهيئة التي تكون

عليها سجلات WHOIS، ومعلومات الاتصال التي تحتوي عليها تلك السجلات. أي نتأكد من كونها مكتوبة بشكل صحيح.

ومتابعة للمرحلة 1، اهتمت المرحلة 2 بالتحريير وقابلية الاستعمال، أي مدى ضبط المعلومات المستخدمة. بالإضافة إلى هيئة السجل، نتأكد هل معلومات الاتصال على سجل WHOIS قابلة للاستخدام؟ هل يصل البريد الإلكتروني؟ هل يعمل الهاتف عندما تتصل بالرقم المحدد؟ هل سيتم توصيل البريد الإلكتروني إلى العنوان المحدد؟

تمثل المرحلة 2 التأكد من الصلاحية الكاملة لـ ARS. لقد وضعت ليتم استخدامها بشكل متكرر، والمرحلة 2 نظام قابل للتكرير. وقد قمنا بإتمام دورتين من المرحلة 2. انتهينا من الدورة 1 العام الماضي. وانتهينا من الدورة 2 في شهر يونيو. ونشرف الآن على الانتهاء من الدورة 3. وكما ترون، فنحن نصدر تقريراً كل ستة أشهر. وجميع هذه التقارير، بالإضافة إلى المزيد من التفاصيل التي لا يمكنني تفصيلها لكم اليوم، موجودة على موقعنا WHOIS.icann.org تحت عنوان تقرير ARS.

والعملية باختصار، تتمثل في أخذنا لعينة من معلومات WHOIS وننشئ انطلاقا منها تقديرات لأهله سجلات WHOIS العامة، ومدى ضبط أهله سجلات WHOIS العامة في مجال ثقة قدره 95%. وعند حصولنا على تلك المعلومات النموذجية، فإننا نقوم باختبارها حسب متطلبات RAA في -- إتفاقية اعتماد أمين السجل، ثم ننظر مجدداً إلى التحريير وقابلية الاستخدام الخاصين بسجل WHOIS.

ثم نقوم بتحليل النتائج بعد الانتهاء من عملية الاختبار، ونقدم تقريراً حول الدقة العامة، كما أشرت إليه سابقاً، أي دقة سجل WHOIS، وننظر في نفس الوقت إلى ثلاث مجموعات فرعية مهمة، وهي الدقة حسب المنطقة، ونوع RAA، أي هل هو 2009 أو 2013، ثم نوع نطاق gTLD، وإرث -- آسف، نطاقات gTLD الجديدة. ثم نقدم تلك النتائج لقسم الامتثال للعقود في ICANN داخل -- الذي يقوم بمتابعة الأمر على الوجه المطلوب مع أمناء السجل حول السجلات المحتملة للخطأ. نقدم تقريراً كل ستة أشهر، أي تقريرين كل عام.

و يمكنكم رؤية بعض النتائج النموذجية هنا. وعندنا الكثير من الإحصاءات الأخرى في تقاريرنا. وهذه هي دقة الاستخدامية حسب نوع معلومة الاتصال. والنوع يمثل العنوان البريدي، أو العنوان الإلكتروني، أو رقم الهاتف. ويمكنكم رؤية النتائج من الدورة 1 إلى الدورة 2. وفي الركن الأيمن إلى الأعلى، يمكنكم رؤية خانة صغيرة تحتوي على الدقة العامة، والدقة العملية أو دقة الاستعمال، ويعني ذلك أن كل نوع من أنواع معلومات الاتصال -- في السجل، مضبوط بشكل تام أو صالح للاستعمال. إذن كانت الدقة في الدورة 1 تراوح 65% وارتفعت إلى 70% في الدورة 2. لا يمكننا حالياً تحديد السبب في هذا الارتفاع ونرجعه إلى اختلاف العينة العشوائي، لكننا نتوقع رؤية تغييرات على مستوى الدقة نتيجة لمتابعة الامتثال للعقود.

وفي النهاية، فإننا نقدم تلك النتائج لقسم الامتثال للعقود في ICANN، الذي يقوم بمتابعة الأمر على الوجه المطلوب. ونحن نتوقع زيادة في الدقة مع مرور الوقت. لقد -- في يونيو 2016، أي قبل ثلاثة أشهر فقط، بدأ -- قسم الامتثال للعقود في ICANN، في تحليل ومعالجة بطاقات الدورة 2 من المرحلة 2، وقمنا بتوفير نتائج الدورة 3 من المرحلة 2 للبدء في معالجتها. وقد قدمنا ذلك في الأسابيع القليلة الماضية. ونحن نتوقع التوصل بتقرير ثالث، أي تقرير الدورة 3، في بداية شهر ديسمبر. هذا كل شيء. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك يا جارد. لدي سؤال أو سؤالان حول هذا الموضوع. كنت أتساءل فقط، إذا نظرنا إلى الحالة التي ذكرتها دينيز، أي حالة Facebook، كنت أتساءل، هل يتم التحقق من كون رقم الهاتف خاصاً بالشخص الذي قام بتسجيل الموقع، أم يتم فقط التحقق من أنه رقم هاتف صالح يمكن الاتصال به؟

كاثرين باور-بولست:

الأول. نتصل بالرقم أو نقوم بإرسال بريد إلكتروني، لكننا لا نتأكد من من يوجد على الطرف الآخر من الاتصال.

جارد إبروين:

كاثرين باور-بولست: حسناً. ورأيت من خلال أبحاثك في البيانات، أن رقم الهاتف كان أكثر المعلومات تعرضاً للخطأ. هل عندك أية معلومات أو فرضيات حول سبب ذلك؟

جاردي إيريون: لا أعتقد أن بإمكانني التوصل إلى ذلك تلقائياً وبشكل فوري هنا. لكن بإمكانني متابعة القضية معك وتزويدك بالمعلومات اللازمة. كل ذلك موجود في التقرير، لكن لا أستطيع تذكره الآن.

كاثرين باور-بولست: آسفة، لم يكن قصدي إحراجك. لدي سؤال آخر يتعلق بعملية المتابعة. لقد قلت أنك ترسل المعلومات التي وجدتها خاطئة إلى قسم الامتثال. هل لديك أية أرقام -- هل تتحقق مجدداً من صلاحية تلك البيانات بعد انتهاء قسم الامتثال من التعامل معها؟

جاردي إيريون: لا نتحقق مجدداً من صلاحية تلك البيانات بعد انتهاء قسم الامتثال من التعامل مع القضية. يمكن أن يظهر السجل مجدداً على عينتنا، لكن ليس من الضروري أن يكون ذلك ما أشرت إليه. لكننا -- لا نقوم بإعادة التحقق من جزء ARS الذي تمت متابعته.

كاثرين باور-بولست: حسناً. شكراً. حسناً. لنستمر في -- موضوع الامتثال. آسفة، تفضل رجاءً.

روجر ليم: مرحباً. أنا روجر. لست ماغوي. لكنني أنوب عنه اليوم. سأقوم بتقديم شريحة واحدة فقط. حسناً، لدي في الواقع شريحة واحدة فقط. وهذه فرصة لتقديم تحديث حول الجهود المبذولة في سبيل الامتثال الخاص بـ WHOIS. وعلى سبيل المثال، فقد قمنا بتحليل مفصل لمعلومات لوحة التحكم الخاصة بشكاوى عدم دقة WHOIS. ولدينا الآن، على سبيل المثال، تحليل مفصل للعدد الذي يمثل عدم دقة WHOIS، حيث يتمثل الآن في

عملية مراجعة للجودة، وهي في الأساس مراجعة تم تعطيلها بادئ الأمر. وبعد إلغاء تعطيل عملية المراجعة تلك، وجدنا -- نقوم بعملية المتابعة مع أمين السجل لمعرفة ما قد حصل، والتوصل إلى سبب إلغاء تعطيل المراجعة. وقد قمنا أيضا -- يتم فعل ذلك بشكل فاعل. وقد وضعنا التحليل المفصل على شكل مشاركة ضخمة واحدة. وهذه مشاركات لشكاوى مستقلة، ناتجة عن معلومات ARS الخاصة بـ WHOIS والتي قدمها جارد. إذن، كان ذلك من الأمور التي قمنا بها حتى الآن.

ولدينا أيضا أنشطة تواصل جارية مع الأطراف المتعاقدة. مثلا، في العام الحالي فقط، قمنا بتنظيم نشاطين مهمين. واحد في كوريا و الآخر في الصين. قضينا بضعة أيام في الصين للتواصل مع الأطراف المتعاقدة هناك. وتحدثنا حول دقة WHOIS -- عفوا، تحدثنا عن برنامج تحديد دقة WHOIS، الذي هو برنامج تابع لبرنامج WAPS الخاضع لنموذج WHOIS، وتحدثنا أيضا عن قضايا أخرى تهم قسم الامتثال للعقود. وقد تواصلنا على ما أعتقد، مع أكثر من 150 مشاركا أثناء فترة تواجدنا في الصين، وقد أمضينا أيضا يومين في كوريا للتواصل مع أمناء السجل الكوريين وتوعيتهم. وإذا كنتم مهتمين، فيمكننا الدخول على أحد الروابط للاطلاع على أنشطة التواصل و التوعية التي قمنا بها.

ولدينا أيضا ما يسمى بعمليات المراقبة والمراجعة. في نفس البلدين. وقد قمنا في الواقع بعمليات مراجعة لمعلومات WHOIS في كوريا والصين. فما نقوم به هو عبارة عن مشروع مراجعة لـ WHOIS، هدفه اختبار الامتثال لمتطلبات RAA الخاصة بالتدقيق والمصادقة. هذه عملية مستمرة. لدينا أيضا مجهودات معالجة تخص عمليتي التدقيق والمصادقة التي قام بها أمناء السجل. فنحن نتأكد مرة أخرى من اختبارهم ومصادقتهم.

وأنشطة فحص وتدقيق أخرى، منها عمليات مراجعة WHOIS. وأظن أن هذا كل ما لدي.

كاثرين باور-بولست: شكرًا جزيلاً لكم. وآسف على الارتباك. لدي سؤال للمتابعة، من خلال أنشطة التواصل والتوعية التي قمت بها، هل لديك نظرة عامة عن ما إذا كان هناك عدد مهم من السجلات وأمناء السجل الذين يقومون بعمليات تدقيق فاعلة لمعلومات WHOIS؟ أم أن معظمهم يفضلون العمل كردة فعل؟

روجر ليم: لدينا المتطلبات التعاقدية حسب RAA لسنة 2013 حول التدقيق والمصادقة. ونحن نقوم بـ -- وكما أشرت إليه سابقاً، فنحن نقوم بمشروع مراجعة WHOIS حالياً، ونحن نسأل أمناء السجل عن ما إذا كانوا قد قاموا بعمليات التدقيق والمصادقة بالنسبة للنطاقات الجديدة، وكذلك بالنسبة للنطاقات التي تم نقلها، حتى نتأكد من أن المتطلبات قد تمت تليبيتها من ذلك المنظور. وأظن أن هذا يغطي -- أمل أنني قد أجبت عن سؤالك.

كاثرين باور-بولست: هل تلك الأرقام موجودة؟

روجر ليم: لا يزال المشروع قيد التنفيذ. فلم نتممه بعد. ولا زلنا نناقش الأمور مع أمناء السجل.

كاثرين باور-بولست: هل هناك وقت محدد سيتم فيه توفير هذه المعلومات؟

روجر ليم: البيانات؟ نأمل أن نتم المشروع في نهاية هذا العام.

كاثرين باور-بولست: حسناً. ممتاز. لأنه دائماً ما يكون الأمر على الورق -- مختلفاً. مختلفاً عن ما يجري في الواقع. وسيكون ذلك أمراً مثيراً للاهتمام. شكرًا. هل هناك أسئلة أخرى للمقدمين الأوليين؟

غريغ ديبباس: مرحبا، أنا غريغ ديبباس، من أجل السجلات. بالنسبة لـ WHOIS، كيف تتحققون من أن البريد الإلكتروني قد وصل؟

غريغ مونيبي: إنه سؤال جيد. نحن لا نقوم بإرسال أي بريد إلكتروني. ولا نرسل أية بطاقات أو ما شابهها إلى العنوان. يركز الأمر كله على عملية المصادقة، أي الأدوات التلقائية -- التي تعتمد على متطلبات الدول، أي ما إذا كان العنوان قابلا للإيصال. وعندنا درجات مختلفة من قابلية الإيصال.

غريغ ديبباس: هل هي إذن عملية مصادقة على العنوان المادي؟ هل ذلك ما تعتمدون عليه؟

غريغوري مونيبي: بصراحة، نعم.

مارك تراتشنيبرج: مارك تراتشنيبرج، من أجل السجلات. عندما نلاحظ نماذج معلومات WHOIS التي يتم اختبار دقتها، هل نستطيع العثور على عدد العناوين التي تصدرها خدمات الخصوصية والوكلاء؟

غريغوري مونيبي: نسمع هذا السؤال مرارا. وليست لدي للأسف أية معلومات -- لا نقوم بعدها. ليست لدينا أية أرقام عن ذلك.

مارك تراتشبيرج: هل من الممكن أن يؤثر ذلك على نتائج الدراسات، وخصوصا إذا لم تعتبروا المعلومات الاحتمالية؟

غريغوري مونييه: لا أستطيع الإجابة على هذا.

كاثرين باور-بولست: حسناً. أشكركم على الأسئلة والأجوبة. والآن، سننتقل إلى العرض الأخير المتعلق بالوضعية الحالية لـ WHOIS. وسننقل مكبر الصوت إلى كريستا.

كريستا باباك: شكراً كاثرين. اسمي كريستا باباك، وأنا عضوة في منظمة ICANN، وأعمل في مصلحة قسم النطاقات العالمية أيضاً.

سأقوم بتقديم تحديث عن جهود التنفيذ المختلفة -- أسفة. لا أدري ما مصدر هذا الصوت -- حول مجهودات التنفيذ المختلفة التي تجري حالياً والتي تتعلق بـ WHOIS. المشروعات الثلاثة التي سأحدث عنها هي WHOIS المفصل، وبروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP، و -- أسفة. لست مؤهلة بما يكفي لاستخدام الزر. مشروع تنفيذ سياسة WHOIS المفصل الذي يجري حالياً، ومشروع بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل، والمشروع الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً، الخاص بتنفيذ الترجمة / الترجمة الصوتية.

إذن، تم اعتماد توصيات سياسة WHOIS، وتوصيات GNSO، من طرف المجلس في فبراير 2014. وقد نصت التوصيات على شيئين، أولهما هو أن جميع سجلات gTLD يجب أن تقدم خدمات WHOIS مفصل، ويجب أن يكون لديها نظام تبويب ونظام عرض مفصلان.

وقد توصلت مجموعة عمل عملية وضع السياسات PDP في تقريرها النهائي إلى أن المطالبة بـ WHOIS مفصل سيساهم في توفير الاستقرار في الدخول إلى بيانات

WHOIS، وسوف يقلل من تكاليف الحيازة والمعالجة بالنسبة للزبناء المستخدمين لبيانات WHOIS، وسيوفر أيضا ميدان عمل متكافئ بالنسبة للسجلات.

أما بالنسبة للوضع الراهن لعملية تنفيذ سياسة WHOIS المفصل، هي أن فريق المشروع قام بتقسيم العمل إلى مسارين -- يعنى المسار الأول بعملية التويب والعرض المفصلتين لـ WHOIS، بينما يعنى المسار الثاني بعملية انتقال تلك السجلات من سجلات مختصرة إلى سجلات مفصلة.

وهناك ثلاث سجلات تنتهي بـ دوت كوم، ودوت نيت، ودوت جوبز. وابتداء من اليوم، تم وضع مسودة السياسة المجمع عليها لمسار العمل الأول، ونظام التويب ونظام العرض المفصلين، للتعليق العام. وحصل ذلك منذ أسبوع أو أسبوعين، خلال شهر أكتوبر. وقد تم وضع مسودة السياسة تلك على أساس أن نظام التويب ونظام العرض المفصلين سيتم تطبيقهما بتاريخ 1 من غشت العام المقبل، 2017.

وبالنسبة لما يتعلق بسياسة عملية الانتقال من النظام المختصر إلى النظام المفصل بالنسبة لـ COM، و NET، و JOBS، فقد تم وضع مسودتها للتعليق العام في شهر أكتوبر.

وبالنسبة لتلك السياسة، تبين أن وضع عمليات التسجيل الجديدة وفق النظام المفصل يتطلب مجهودا مختلفا تماما عن المجهود المبذول في تحويل البيانات من أسماء سجل إلى سجلات خاصة بعمليات تسجيل موجودة مسبقا.

إذن، للسياسة -- لمسودة السياسة تاريخان محددان: أولهما يتعلق بعمليات التسجيل الجديدة، وينص على -- أن جميع السجلات يجب أن تكون مفصلة بتاريخ 1 ماي 2018، والثاني ينص على أنه يجب نقل معلومات التسجيل الموجودة مسبقا إلى نطاقات TLD الثلاثة المذكورة قبل 1 فبراير 2019.

والمشروع التالي الذي نعمل عليه سيعوض بروتوكول WHOIS. وقد أصدرت SSAC الـ 51 SAC في 1 نوفمبر 2011. وقد نصوا في الأساس على أن على المجتمع تقييم واعتماد سياسة بديلة لبروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP.

والتبرير الذي قدموه بهذا الشأن هو أن البروتوكول الخالي يوفر فقط وظيفة أولية، وأنه مقيد بشكل كبير بنموذج البيانات، وأنه يحتاج إلى تخريجات موحدة، وأمور أخرى كالعالمية.

وقد حصلت الكثير من الأعمال الأخرى بعد ذلك. وفي مارس من العام الماضي، نشر فريق عمل هندسة الإنترنت IETF طلبات تقديم التعليقات لبروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP. وطلبات تقديم التعليقات تلك -- يتضمن بروتوكول نموذج RDAP فوائد كالتوحيد، الذي يسهل الاستخدام؛ والاتساق، الذي يسهل الفهم؛ ودعم أسماء النطاقات العالمية، بالإضافة إلى منفذ آمن إلى البيانات.

ومن المهم الإشارة إلى أن جميع عقود السجلات، باستثناء سبعة منها، تتضمن نصوصا متعلقة بـ RDAP وباتفاقية اعتماد أمين السجل.

والحالة الراهنة لـ RDAP، هي أنه قد تم، في يوليو 2016، نشر الملف الشخصي العام الذي يعرض خاصيات RDAP المتعلقة بالسياسات ومتطلبات العقد المسموح بها. وقد كان من المطلوب في النسخة الأولى من سياسة التثبيت والعرض المجمع عليها، أن يتم تنفيذ الملف الشخصي لـ RDAP. إلا أنه كان هناك طلب إعادة نظر تم تقديمه بخصوص السياسة الأولية من طرف مجموعة أصحاب المصلحة -- أصحاب مصلحة السجلات، حول إدراج RDAP في سياسة عملية التثبيت والعرض المتناسبة، بالإضافة إلى أشياء أخرى تم طلب إعادة النظر فيها. إذن، بخصوص RDAP بذاتها، تعتزم ICANN طلب تنفيذ RDAP مباشرة، وليس عبر السياسة، ثم عبر متطلبات العقود.

وسيتم القيام بذلك بعد الانتهاء من عملية التثبيت والعرض المتناسبة، والتي أشرت سابقا إلى أنها تتلقى التعليقات العامة حاليا، وتتم مناقشتها مع المجتمع.

وفي الأخير، فإنه كانت هناك سياسة حديثة أخرى، تم الاتفاق عليها من خلال مجموعة من توصيات GNSO، وتتعلق بالترجمة والترجمة الصوتية لمعلومات العقد، أي معلومات عقد WHOIS.

وقد تمت الموافقة على ذلك في سبتمبر 2015. وخلاصتها أن بإمكان السجلات وأمناء السجل أن يتطوعوا لترجمة بيانات WHOIS أو القيام بترجمتها الصوتية. وفي حال قرروا فعل ذلك، فيجب عليهم اتباع بعض المتطلبات الموجودة في السياسة. وأخيراً، طلبت التوصيات أن يتم تنسيق العمل مع المجهودات الأخرى المتعلقة بـ WHOIS.

والمرحلة التي وصل إليها هذا المشروع، هي أنه قد تم وضع فريق للمراجعة. وهم الآن في المراحل الأولى من التخطيط ومناقشة لغة مسودة السياسة في محاولة للإجماع على نصها.

كان هذا كل شيء. شكراً.

شكراً جزيلاً يا كريستا. يبدو لي من خلال الجلسة السابقة أن فكرة توحيد عمليات التبليغ عن الخروقات ستصبح أسهل بفضل عملية تبني RDAP، وتطبيق سياسة WHOIS متناسبة ومفصلة. فإذا كان لديك WHOIS موحد، فسيصبح من السهل التبليغ عن الخروقات المتعلقة بـ WHOIS الموحد ذاته.

هل توجد أية أسئلة من القاعة أو تعليقات على ما قاتنه كريستا؟

كاثرين باور-بولست:

هولي رايتش. ما أفهمه هو أن بروتوكول RDAP يمتلك أو ينص على وظيفة دخول محكمة. ولا أدري ما السبب في ذلك. ويتفق ذلك مع تقرير فريق عمل الخبراء EWG، الذي كان من المفروض أخذه بعين الاعتبار. فهل سيتم اعتماد ذلك أم لا؟

هولي رايتش:

كاثرين باور-بولست: أعتقد أننا سوف نحفظ بهذا السؤال لنجيب عنه بعد تقديم خدمات دليل التسجيل RDS. فقد يكون ذلك أمراً مفيداً، لأن من الواضح أنه قد تمت مناقشة ذلك في عملية تطوير السياسة الحالية، إلا إذا كنت ترغبين في التعليق على ذلك يا كريستا.

حسنًا. إذا لم تكن هناك أية أسئلة أخرى، فلننتقل إلى مستقبل WHOIS في خدمات دليل التسجيل RDS. سنبدأ مع مارجي وفريق مراجعة RDS.

مارجي ميلام: مرحبًا بكم جميعًا. سأقوم باستعراض التحديثات المتعلقة بعمليات المراجعة التي درسناها والخاصة بـ WHOIS. في إطار اللوائح الداخلية الجديدة التي تم اعتمادها -- أعطوني الزر من فضلكم -- لقد حصل تغيير في الطريقة التي تتم بها المراجعة بسبب عملية الانتقال.

ويشار إليها الآن بعملية المراجعة الخاصة بخدمات مراجعة ملف التسجيل، لأن اللوائح الداخلية تعترف بأن السياسة قد تتغير مستقبلاً. وتشير اللوائح الداخلية أيضا إلى أن عملية المراجعة هذه ستبدأ في أكتوبر من العام الحالي. وقد قمنا بجمع المتطوعين نتيجة لذلك. ونحن الآن في مرحلة التخطيط للطريقة التي سيتم بها تنفيذ عملية المراجعة هذه.

وستنظر عملية المراجعة في الأساس في سياسة WHOIS، لترى ما إذا كانت دقيقة، وأمنة، ويسهل الدخول إليها. تلك هي الأمور التي تطلب اللوائح الداخلية النظر فيها خلال عملية المراجعة. ومن المشاكل التي تواجه إطلاق عملية مراجعة من هذا النوع في هذا الوقت، وجود عدد كبير من الأنشطة التي تجري حاليا. وكما تبين لكم من خلال جميع المناقشات التي استمعنا إليها اليوم، فإن هناك الكثير من الأعمال المتعلقة بـ WHOIS وقد عبر المجتمع وقادة اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية عن قلقهم تجاه حجم الأعمال التي سيتطلبها إطلاق عملية مراجعة في هذا الوقت بالذات، وحول التأثير الذي سيكون لذلك على المهام المنوطة بهم.

وأريد أن أطلعكم على بعض الآراء والأفكار المتعلقة بتنفيذ عملية المراجعة في وقت مكثظ بالأنشطة.

لقد نوقش الموضوع مع قادة اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية، وكانت هناك عمليات تنسيق مع مجموعة عمل تابعة للمجلس، حول خدمات ملف التسجيل، لنرى هل هناك طريقة يمكن أن نقوم بها بعملية المراجعة هذه بشكل فعال ودقيق. وبعد اعتبار أعباء العمل وجميع الأنشطة التي تجري حالياً، تم تقديم مقترح سيحد من منظور عملية المراجعة حتى لا تتطلب نفس المجهود الذي يبذل في سبيل عمليات المراجعة الشاملة.

لن أتحدث عن تفاصيل المقترح. ولكن ما يفكر فيه قادة اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية هو تحديد منظور المراجعة وتركيزها على المرحلة الأخيرة من أنشطة عملية التنفيذ الخاصة بفريق المراجعة الأول لـ WHOIS. والفكرة هي كالتالي: سنقوم بجلب عدد قليل من أعضاء فريق المراجعة، وسينظرون في عملية التنفيذ الخاصة بعملية المراجعة السابقة، وسيبدأ ذلك انطلاقاً من عملية تقييم من طرف ICANN حول ما قمنا به في عملية التنفيذ بالمقارنة مع توصيات فريق المراجعة السابق. ثم ستتم عملية تقييم من طرف فريق المراجعة ليروا ما إذا كان من الضروري إضافة أنشطة تنفيذ أخرى. ومن الأمور التي اعتبرها هذا المقترح، هو أنه لا توجد حاجة إلى الدخول في بعض القضايا التي يتم تناولها في أماكن أخرى، وبالخصوص، القضية التي سيتحدث عنها شاك غوميز والتي تتعلق بـ PDP الخاصة بالجيل القادم من RDS. أي أن عملية المراجعة هذه لا ينبغي أن تتناول تلك القضايا. وبالتالي سيكون منظور عملية المراجعة محدوداً. ويمكن أن تتم في مدة قصيرة، في سنتة أشهر على ما أعتقد. فبتلك الطريقة نستجيب لمتطلبات اللوائح الداخلية، ولا نكلف المجتمع بأعمال إضافية متعلقة بـ WHOIS لا طاقة له بها.

وعلى هذه الشريحة ستجدون جدول الأعمال. وكما أشرت إليه سابقاً، فنحن نجمع المتطوعين. والمجال مفتوح لهم إلى غاية 7 ديسمبر. وستجري عملية اختيار أعضاء فريق المراجعة مع فريق المراجعة حتى يشرعوا في العمل في شهر مارس من العام المقبل على ما أظن. وإذا تم اعتماد هذا المقترح، فسيتهي فريق المراجعة من عمله في ستة أشهر. وستكون عملية المراجعة مركزة، ولن تكلفنا الكثير، مع وجود الأنشطة التي نقوم بها حالياً.

وقد قدمت لكم رابطاً، إذا كنتم ترغبون في التطوع معنا لعملية المراجعة، والإعلان عن ذلك على هذه الشريحة. شكراً.

أشكركم، مارجي. لكن لننطلق من سؤالتي التالي. أعتقد أن هذا المقترح مناسب من حيث تحديد المنظور، وذلك لتجنب التداخلات بين المراجعة والأنشطة الحالية وكذلك لتخفيف الأعباء. كيف سيتم اتخاذ القرار ومن الذي سيتخذه؟ هل سيكون لفريق المراجعة قول في ذلك، وكيف تقترحون التعامل مع ذلك؟

كاثرين باور-بولست:

كما قلت، كانت هذه نتيجة للتعاون مع اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية. وهناك وثيقة تبين التعاون الذي يجري بين قادة المنظمات و GAC أو GNSO. وطلب منهم تقديم رسالة للمجلس الإداري يعلنون فيها موافقتهم على مقترح المنظور المحدود. وإذا تم الاتفاق على ذلك، ستكون الخطوة الموالية تحرير ميثاق ينص على أن فريق المراجعة سينفذ مقترح المنظور المحدود، إذا كان هناك اتفاق حول تلك القضايا داخل المجتمع.

مارجي ميلام:

مرحباً، أنا سوزان كواغوتشي. مستشارة GNSO. أود طرح سؤال مكمل لسؤالها. لقد كنت عضوة في فريق مراجعة WHOIS و EWG. وهذا هو مجال اختصاصي. ولكنني لم أتوصل بهذا المقترح بصفتي عضوة في مجلس GNSO. لذا، أتناول عن اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية التي تم التشاور معها في هذا الموضوع؟

سوزان كواغوتشي:

تم التشاور معها جميعاً. المقترح عند جيمس، وسوف أرسله لك.

كاثرين باور-بولست:

سوزان كواغوتشي:

نحن مشغولون جدا في الوقت الحالي. ربما فاتني شيء ما. لكن رأيي الشخصي هو أنه -- وأنا أيضا نائبة رئيس فريق عمل RDS. إذن، مشغولة جدا. وأشعر أنا ما قمنا به مع فريق مراجعة WHOIS الأول كان سببا في نجاح الكثير من المبادرات الجيدة. لكن لفريق عمل RDS -- أمامهم طريق طويلة. لكن مما يثير قلقي احتمال عدم مراجعتنا لقضايا WHOIS الحالية وتأجيل كل ما نعمل عليه حاليا بخصوص RDS -- أي أن نؤجل معالجة هذه القضايا الموجودة حاليا، لأننا لن نحصل على RDS جديدة في الـ 10 سنوات أو الخمس سنوات المقبلة. وسنحتاج إلى عملية مراجعة كاملة لـ WHOIS. وأنا لا أؤيد تقليص المنظور. ما أؤيده شخصيا، هو أن يجتمع فريق المراجعة -- فريق مراجعة WHOIS أو RDS، وأن ينظروا في القضية، ثم يتوصلوا إلى المنظور المناسب مع أخذ المتطلبات بعين الاعتبار.

يبدو لي شخصيا أن تلك هي الطريقة المناسبة.

كاثرين باور-بولست:

شكراً لك يا سوزان. مارجي، هل تريد الرد على هذا؟

مارجي ميلام:

ما يخص عملية المراجعة الشاملة مقابل المنظور المحدود؟ هم ينظرون إلى عملية المراجعة أساسا -- المنظور يتناول الطريقة التي تمت بها عملية المراجعة السابقة، ومدى فعاليتها. إذن، أظن أنها ستغطي الكثير من تلك القضايا، لكن ان تكون شاملة، على ما أظن، كعملية المراجعة الأولى. وهذا نقاش خاص بالمجتمع. ومن المؤكد أنه إن لم يكن هناك إجماع على ذلك، فلن يتم اعتماد هذا المقترح.

كاثرين باور-بولست:

عذراً. قبل العودة إلى باقي الحضور، هل لديك تاريخ محدد لعملية الرد؟

مارجي ميلام: طلبنا من قادة اللجان الاستشارية والمنظمات الحكومية أن يردوا علينا بعد اجتماع حيدر آباد.

كاثرين باور-بولست: شكراً. من فضلكم. عذراً على إجباركم على الانتظار.

ستيف ميتاليتز: شكراً لك، ستيف ميتاليتز. ربما أغفلت هذا الأمر، وأنا لم أطلع على الطلب، ومن الممكن أن الجواب عن سؤالي موجود هناك. لكن أذكر أننا كنا نقوم بعمليات المراجعة بشكل منتظم لأنها مطلوبة في تأكيد الالتزامات الذي وقعت عليه ICANN مع الحكومة الأمريكية. إذن ما هي -- هل ستكون عملية المراجعة المبتورة هذه متماشية مع إلزامات ICANN حسب تأكيد الالتزامات؟

مارجي ميلام: وقد تم إدراج المراجعات تحت تأكيد الالتزامات في اللوائح الداخلية، فما نتحدث عنه الآن هو عمليات المراجعة المتعلقة باللوائح الداخلية. وهناك -- لم تعد توجد مجموعتان مختلفتان من عمليات المراجعة. وقد تم في الواقع تطويرها داخل عمليات مراجعة اللوائح الداخلية.

ستيف ميتاليتز: هل انسحبت ICANN من تأكيد الالتزامات؟

مارجي ميلام: آسفة، لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

ستيف ميتاليتز: شكراً.

كاثرين باور-بولست:

شكراً.

جامي هيدلوند:

أسف، أنا جيمي هيدلوند من موظفي ICANN. أردت التعقيب على سؤال ستيف. هل من الصحيح أن متطلبات المراجعة موجودة في كل من تأكيد الالتزامات واللوائح الداخلية، ونحن الآن محكومون باللوائح الداخلية. لقد نسقنا بشكل قريب مع NTIA أثناء المناقشة المتعلقة بعملية المراجعة، وفي المراجعات التي تمت تغطيتها من كل منهما، وتوقيتهما. وما وصلنا إليه هو أنه -- إن المجتمع هو من سيقدر كلا من المنظور و التوقيت. إذن هذا هو -- نحن نتوقع العمل مع NTIA من أجل التخلص من ما هو مشترك بين اللوائح الداخلية وما هو -- ما الذي يندرج في تأكيد الالتزامات وما لا يندرج فيه. شكراً.

كاثرين باور-بولست:

شكراً لك جيمي على هذا التوضيح. يبدو لي أن هذا المقترح لم يتم نشره بشكل كاف، بشكل يجعل من الممكن لمجموعة كبيرة من المجتمعات بالتعليق عليه بسرعة، وأقترح أن -- نعتبر تأجيل الموعد النهائي قليلاً. أشكركم، مارجي.

ولننتقل الآن إلى RDS PDP، الاسم المفضل لدي حالياً. ونتحول إلى تشاك.

تشاك غوميز:

شكراً لك، كاثرين. دعوني أقول أولاً أن مجموعة عمل وضع السياسات PDP هذه تضم أكثر من 130 عضواً. وأرى العديد منهم معنا هنا، بما في ذلك أعضاء الإدارة المميزين على يميني، وبعض الناس في الجهة الأمامية أيضاً. فهي إذن مجموعة رائعة. وأعتقد أنكم تعلمون أن هذا المجال صعب المراس، وهو مجال يتميز بتاريخ حافل. وقد أثار إعجابي التعاون الحاصل بين أطراف لها آراء مختلفة.

وسأقدم لكم الآن تقريراً مختصراً حول الوضع الراهن. وإذا أردتم المزيد من التفاصيل فهي موجودة. سأنتصف الشرائح، أو أجزاء محددة منها، لكنها ستكون متوفرة للجميع، إذا أردتم الاطلاع على المزيد.

إن من الأسئلة المهمة التي كلفت مجموعة العمل هذه بالإجابة عنها، هي مدى ضرورة نظام RDS الجديد، أو هل يمكن تعديل نظام WHOIS الحالي ليتماشى مع المتطلبات التي نقترحها؟ ينقسم ميثاق مجموعة العمل إلى ثلاث مراحل. نحن لا زلنا في بداية المرحلة 1، ويطلب منا التوصل إلى المتطلبات الموصى بها لنظام RDS، في حال قررنا أن وجوده أمر ضروري.

وعلى هذه الشريحة، سأركز فقط على -- أساسا، على المهام الـ 11 التي ترونها على الجانب الأيمن من الشريحة. هذه هي الـ 11 مهمة الموجودة في خطة العمل لمجموعة العمل. وقد انتهينا منها جميعا باستثناء المهمة 10. ولن أستعرضها واحدة تلو الأخرى. سأبقيها على الشاشة إذا أردتم التمعن فيها. إذا نظرتم إلى المهمة 8، ستجدون أن الغرض منها كان يتمثل في تطوير لائحة أولية من المتطلبات المحتملة لنظام RDS. وقد قمنا بذلك. لم يتم الانتهاء من ذلك بعد، وتلك هي المهمة 10. لا زالت الأعمال جارية حاليا. وفي الواقع، من المحتمل أن لا يتم أبدا -- لن أقول أبدا. قد لا تتمكن من الانتهاء من هذه المهمة بشكل كامل لأننا قد نتوصل إلى متطلبات جديدة أثناء عملنا على الأخرى الموجودة. ولن نختم هذه المرحلة في الوقت القريب. لكن، تم إعداد قائمة مفصلة. وهي تحتوي في الواقع على ما يزيد على 1000 من المتطلبات الممكنة التي تم التعرف عليها من أجل أن تتم المداولة حولها من طرف مجموعة العمل. وقد شرعنا في مداولاتنا حول هذه المتطلبات، وسيعرض ذلك على الشريحة الموالية. سأنقل إليها الآن. ويظهر لكم هنا أن المهمة 12 تنص على وجوب مداولة المتطلبات الممكنة الخاصة بنظام RDS. وقد بدأنا في هذه العملية في يوم الخميس من الأسبوع الحالي في اجتماعات مباشرة. وسوف نستمر في مداولاتنا حول المتطلبات لوقت طويل -- في المستقبل.

وكمقدمة، وهذه كانت نتيجة للعمل الذي -- العمل الذي قامت به مجموعة العمل في الشهور الماضية، فنحن نركز أولا على ثلاثة مجالات، المستعملون، والأهداف، وبتعبير آخر: من يحق له الدخول إلى معلومات تسجيل نطاقات gTLD ولماذا، وأجزاء البيانات، أي ما هي البيانات التي ينبغي جمعها، وتخزينها، والتصريح بها، وكذلك الخصوصية، والخطوات التي يجب القيام بها لحماية البيانات والخصوصية.

سنقوم بتناول تلك القضايا بشكل تناوبي. ولن نقدم إحداها على الأخرى. وربما نعود جيئةً وذهاباً نظراً لأنها قضايا مترابطة يعتمد بعضها على الآخر.

هذه هي الأسئلة الخمسة الأولى من الأسئلة الـ 11 التي نتعامل معها. ولاحظوا أننا اخترنا ثلاثة من أصل خمسة منها. وكما تلاحظون، فإن القضايا التي وضعت في الأعلى هي المستخدمون، والأهداف، والخصوصية وبيانات التسجيل. وسوف نناقش أيضاً في المرحلة 1، قضية الدخول المحكم، ودقة بيانات التسجيل. ولدينا في الجهة السفلى السؤال الأساسي الذي يجب علينا الإجابة عليه بعد انتهائنا من النواحي الخمسة من المتطلبات الممكنة.

ثم -- لن أتحدث عن هذه الشريحة. فقد غطينا ذلك مع مجلس GNSO هذا الأسبوع وانتهينا منها. لذا سأدع ذلك هناك. وسأغير مجرى حديثي قليلاً لأتحدث عن أهمية المساءلة بالنسبة لمجموعة العمل هذه. وهي تلعب دوراً مهماً في نواحي كثيرة كما هو واضح بالنسبة لمعظمكم. مع العلم أننا في مراحل مبكرة جداً. لا زلنا في المراحل المبكرة من المرحلة 1 مع أننا قد عملنا لعدة أشهر. و فقط للإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بالمساءلة، فنحن سنتعامل مع مساءلة أمناء السجل. سنتعامل مع المساءلة المتعلقة بقوانين حماية البيانات، والسلطات القضائية العديدة التي تختلف حسب موقعها من الإنترنت. وسوف نتعامل مع مساءلة ICANN لتعزيز ودعم المتطلبات التي قد نتوصل إليها إذا أصبحت سياسة مجمعة عليها. وكما تعلمون، فإن هناك عدداً كبيراً من وجهات النظر حول هذه القضايا، والكثير منها يتعارض مع الآخر. إذن التحدي الذي سيواجهنا هو التوصل إلى توصيات مدعومة بشكل كافٍ للمضي قدماً، إن وجدت.

وسيقودنا ذلك إلى موضوع الدخول المحكم. وذلك سؤال من الأسئلة الخمسة. ونحن -- وقد سمعتم سابقاً بـ RDAP والتسهيلات التي توفرها. فهي تسمح بالدخول المحكم على معلومات WHOIS، وهو أمر لا نستطيع القيام به حالياً. لذلك سننظر في هذا الأمر. وإذا كان هناك دخول محكم، فيجب علينا التعامل مع الأطراف التي تمنح الحق في ذلك الدخول. فهي خاصية دخول مهمة جداً. وسيوضح ذلك بشكل جلي في المرحلة 2 عندما نطور سياسة التوصيات، وفي المرحلة 3 عندما نناقش عملية تنفيذ تلك التوصيات. وقد تحدث تقرير فريق عمل الخبراء EWG، أي تقرير الخبراء الذي

أشير إليه سابقاً، عن العقود المتعلقة بالغايات. وهذه ناحية أخرى من نواحي المساءلة، تتحقق من وجود هدف للدخول على معلومات RDS. وستكون أطراف الاتصال مسؤولة عن استعمالها لمعلوماتها. لم نتحدث عن معظم هذه الأمور بعد، أي أننا لم نتداولها بعد، فنحن لا زلنا في طور الاستعداد.

لا زالت أماننا مهمة كبيرة، وعندنا مجموعة كبيرة من الناس الذين يعملون عليها، ونحن نرحب بالمزيد، إذا أردتم المشاركة في هذه العملية.

شكراً لك، تشاك. تبدو تلك مهمة هائلة. لدي مجموعة من الأسئلة فقط. وصعباً، فإن مساءلة PSWG و GAC، بالإضافة إلى أمور أخرى، تعني قابلية تعريف الشخص المسؤول عن موقع إلكتروني محدد. وتلعب WHOIS دوراً كبيراً في ذلك بالطبع، كما أشار إليه غريغ. أردت منك فقط أن تتحدث قليلاً حول الكيفية التي تعالج بها عمليتك دقة البيانات التي تم إدخالها إلى WHOIS.

كاثرين باور-بولست:

شكراً كاثرين. إن الدقة، كما تعلم بصفتها جزءاً من مجموعة العمل، قد تلقت قدراً كبيراً من الاهتمام. هل يجب إدراجها في تصريحنا الخاص بالأهداف؟ ومن الأشياء التي لم أذكرها والتي عملنا عليها لمدة طويلة خلال الأشهر الماضية. دقة البيانات ستكون موضوعاً مطروحاً للنقاش في -- بالنسبة لفريق العمل، وسوف نتحدث حول ذلك وما يتعلق بأمور أخرى. وبالأخص ما يتعلق بعناصر البيانات ودقتها.

تشاك غوميز:

لم نصل إلى ذلك حتى الآن. وقد تحدثنا بشكل مفصل حول الدقة ومكانتها داخل أعمالنا. لن أدخل في تفاصيل ذلك لن -- سيتم التطرق إلى ذلك. خلال مراحل عديدة من مراحل عملنا.

شكراً لك، تشاك. أريد إضافة سؤال خارج عن الموضوع، أنا أتصفح القائمة الآن، والاجتماع الأول الذي حضرته كان اجتماع يوم الخميس، وكان اجتماعاً مثيراً

كاثرين باور-بولست:

للإعجاب. وقد ذكرت يا تشاك عدد المتطلبات التي -- أعتقد أن عددها يتجاوز 600، وذلك بالنسبة للأسئلة الثلاثة الأولى فقط. وقد ذكرت أن ألفا منها --

بالنسبة للأسئلة الخمسة الأولى -- وأنا أنظر إلى ليزا و ميليسا -- ليصحوا لي إذا كنت مخطئاً، أعتقد أن هناك أكثر من 700 سؤال. ولدينا حالياً أكثر من 1000 من المتطلبات. وقد -- ويمكن أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع. لكن تذكروا أن هنالك علاقات متبادلة بين تلك المتطلبات المختلفة وبين الموظفين وفريق القيادة -- في الواقع، كانت سوزان جزءاً من ذلك قبل قليل، وقد ساعدت في ذلك بشكل كبير -- وقد حددت الكثير من المستلزمات والتشابهات بين المتطلبات المختلفة حتى -- لا نخطط لمعالجة ألف من المتطلبات واحدة تلو الأخرى. سنحاول الزيادة في مدى فاعليتنا حتى -- يمكننا النظر في مجموعة منها في نفس الوقت، أي مجموعة من المتطلبات التي تشترك في بعض الأمور وما إلى ذلك. لكن -- لا تزال تلك مهمة هائلة. لكننا نأمل أن نركز جهودنا خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، ونصبح أكثر فعالية حتى لا يستغرق منا ذلك الكثير من الوقت.

تشاك غوميز:

أظن أنني قد أضمنت بقية سؤالي في كلامي السابق، لكن أظنكم تعلمون أننا انتهينا من أربع متطلبات في اجتماعنا المباشر، وكنت أتساءل عما إذا كان بإمكاننا تعديل الجدول الزمني أو طريقة العمل مستقبلاً.

كاثرين باور-بولست:

حسناً أظننا -- أعتقد أننا سنتعلم الكثير على الطريق لأن لدينا الكثير لنفعله. وهي محقة في أننا غطينا القليل منها فقط. وقد انتهينا تقريباً من مناقشة متطلب متعلق بالخصوصية يوم الخميس، وتحدثنا عن زوج من المتطلبات الخاصة بعناصر البيانات، وتحدثنا عن ثلاث أو أربع متطلبات خاصة بالمستعملين والأهداف. وقد قمنا بمناقشتها فقط للتعرف على موقف المشاركين منها. سوف نعود إلى قائمتنا ونشجع على المزيد من المناقشات،

تشاك غوميز:

وكل ما نريد الوصول إليه في المرحلة الأولى هو إجماع أو اتفاق على أي من المتطلبات المذكورة. وقد بدأ من خلال ما قمنا به ذلك اليوم أننا قرييون من الإجماع حول بعضها. أما بعضها الآخر، فهو يتطلب منا المزيد من العمل. لم نبدأ بعد في عملية الصياغة، لكننا سنشرع في ذلك قريبا. وقد تحدث فريق القادة عن الطريقة التي ستمكننا من فعل ذلك بشكل فعال. يمكنكم أن تتخيلوا مدى صعوبة القيام بعملية الصياغة أثناء اجتماع من اجتماعات فريق عملنا. ونحن نجتمع كل أسبوع لمدة 90 دقيقة. إنه تحد عصيب. وكل من يشارك في تلك الاجتماعات يعي تماما ما أقول.

وأعتقد أننا سنصبح أكثر فعالية مع مرور الوقت. لكن -- سنتعلم كيفية القيام بذلك بشكل أحسن كل أسبوع.

شكراً لك، تشاك. لدي سؤال أخير قبل الرجوع إلى الحضور. أريد أن نعود إلى السؤال المطروح سابقاً، الذي يتعلق بـ RDAP، والذي يتعلق بالدخول المحكم. هل يمكنك الحديث عن ذلك ليضع دقائق.

كاثرين باور-بولست:

حسناً، إن أول ما يجب علينا القيام به هو تطوير متطلب يتعلق بالدخول إلى البيانات. وسيكون لذلك علاقة بالمجالات الأخرى التي ننظر في المتطلبات الداخلة فيها. وإذا قررنا أن الـ RDS الجديد ضروري، السؤال الأساسي الذي يأتي بعد الأسئلة الخمسة الأولى، أليس كذلك؟ فسيقودنا ذلك إذن، -- لدينا عمل آخر يجب القيام به خلال المرحلة 1. لكن في المرحلة 2، سيتوجب علينا تطوير توصيات سياسة تتعلق بالدخول المحكم أو بأي من المجالات الأخرى. وستأتي مرحلة التنفيذ في المرحلة 3. ويمكن أن تنجز المرحلة 1 والمرحلة 2 بشكل متناسق -- لكن بالنسبة للمرحلة 3 والتي هي مرحلة التنفيذ، سيتم استخدام RDAP. بالنسبة للذين كانوا معنا منذ وقت طويل، فهم يعرفون أن مصطلح الدخول المحكم، والمصطلحات الأخرى التي استعملت للتعبير عنه، قد تم استخدامها لمدة طويلة. لكن لم تكن لدينا أية وسيلة لتطبيق ذلك قبل تنفيذ بروتوكول RDAP. لا يمكنك القيام بذلك مع نظام موجود مسبقاً. إذن ...

تشاك غوميز:

كريستا باباك: أنا كريستا باباك مرة أخرى. أردت فقط أن أضيف أمرا آخر لأنني أظن أن السؤال -- أن هذا هو الوقت المناسب -- أردت فقط أن أسأل ما إذا كان الملف الشخصي المقدم قد تم إدراجه أيضا عبر دخول محكم أو دخول متميز. ويمتلك الملف الخاص بـ RDAP الذي تم نشره، والذي قمنا بتطويره تلك الوظيفة. سيكون مسموحا به فقط لسجل مسموح له بالدخول المحكم، وهذه هي القضية التي تتم دراستها عبر -- التي يُنظر فيها من خلال عملية تطوير السياسات. لكن المؤهلات موجودة، مع سبع مؤهلات أخرى يمكن تحقيقها فوراً. شكراً.

كاثرين باور-بولست: شكراً لكما، تشاك، وكريستا. هل هناك أية أسئلة موجهة لتشاك؟ حسناً. إذا لم تكن هناك أسئلة، سأعطي الكلمة لجرايم ليقدم لنا تحديثاً حول انتداب خدمات الخصوصية والوكيل وعملية التنفيذ.

جرايم بونتون: شكراً لك، كاثرين. أشكركم على استضافتي. عندي مجموعة من الشرائح التي سأمر منها. رائع. سأقدم لكم نظرة عامة مختصرة حول -- عملية وضع السياسات PDP الخاصة بالخصوصية وخدمات الوكيل، وسأتكلم أيضا حول فريق مراجعة عملية التنفيذ الذي تم تأسيسه مؤخراً.

لقد أمضينا عامين كاملين في عملية وضع السياسات PDP، وأرى الكثير من أعضاء فرق العمل معنا هنا، ونواب الرؤساء أيضا، فشكرا لكم مجدداً. فقد كانت تلك عملية طويلة جداً. وأظن أننا جميعاً مسرورون لأننا أكملناها. قام المجلس باعتماد التوصيات في غشت 2016، وقد نظمت مجموعة العمل -- آسف، نظم فريق مراجعة عملية التنفيذ اجتماعه الأول في أواخر شهر أكتوبر. ولدينا اجتماع آخر هنا، سيكون هو اجتماعنا الثاني. إذن عملنا بدأ للتو.

وقد كانت نتيجة عملية وضع السياسات PDP تلك سبباً في وضع نظام اعتماد الخصوصية وخدمات الوكيل.

وهو أمر جيد. وأعتقد أننا قد وصلنا إلى مرحلة جيدة بعد أعمالنا تلك. وأعتقد أن هذه المرحلة تمثل الكثير من أفضل الممارسات التي تعتمد حاليا من طرف مقدمي خدمات الخصوصية الحاليين. أعتقد أن ذلك يحمي خصوصية أمناء السجل بشكل رائع. وأعتقد أن ذلك يسمح أيضا بالتعامل مع شكايات الخروقات بشكل معقول. وقد كانت لنا تجاوبات عديدة في عملية وضع السياسات تلك فيما يخص الملكية الفكرية.

وأعتقد أن اهتماماتهم قد تمت معالجتها هنالك بشكل معقول. وأعتقد أن أفضل جزء من ذلك -- وأرجو منكم أن تعدلوني إن أخطأت -- هي أنها قد قطعت أشواطاً كبيرة في تلبية التوقعات، وخصوصاً تلك التي تتعلق بشكايات الخروقات. وأعتقد أن ذلك يحل الكثير من مشاكل التواصل. ومع المضي قدماً، ونحن نقوم بعملية التنفيذ هذه، أعتقد أننا سنرى تحسينات وعلاقات أحسن تُبنى على ذلك.

إن التعليقات المقدمة من طرف فريق عمل السلامة العامة والمتعلقة بعملية وضع السياسات قد أصبحت تدريجياً من الأمور الأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لنا ونحن نمضي قدماً في أعمال فريق مراجعة عملية التنفيذ. ثم المشورات المقدمة من طرف GAC. وذلك -- تلك المشورات أوصتنا بالعمل على التنفيذ قدر الإمكان. ونحن الآن قيد البدء في أعمال فريق مراجعة عملية التنفيذ، وأعلم أن معنا ثلاثة أعضاء من السلامة العامة، على ما أعتقد، والذين سيشاركون في ذلك، والذي أعتقد شخصياً بأنه أمر رائع. أعتقد أن من الجيد أننا حصلنا على هذا القدر من المشاركة من طرف السلامة العامة. وسيساهم ذلك بشكل كبير في سير العمل بشكل متناسق وستكون النتائج مرضية للجميع.

فما هي -- أعتقد أن تعليقات GAC وعملية تنفيذ تلك التوصيات قدر الإمكان، ستبدو كهيكلي إيضاحي لما يوجد في عملية وضع السياسات PDP، خاص بالشكاوى المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي سيتم تعديلها لتبدو على أنها أمور يتقبلها فريق عمل السلامة العامة.

أما التحديات التي أعتقد أننا سنواجهها، هي محاولتنا لاعتماد تلك التوصيات والتوصل إلى الطريقة التي سيتم توظيفها بها دون فتح الباب أمام الخلافات المتعلقة بالسياسات والرجوع إلى النقاشات المتعلقة بالسياسة.

تلك خطوط مناسبة. أعتقد أنه علينا -- وعلي أن أقول أن فرق مراجعة التنفيذ IRT لا تتم قيادتها من طرف المجتمع. بل يقودها الموظفون. أحمد الله أنني لست الرئيس المسؤول عن ذلك. لأنه سيكون علينا تصنيف هذه القضايا والمضي بالنقاش قدما دون السقوط في النقاشات المتعلقة بالسياسة.

وتوقعاتنا الحالية، أي الجدول الزمني المتوقع هو أن فريق مراجعة التنفيذ سينهي أعماله في 2019، أي في شهر يناير من 2019، هذا هو التاريخ الذي تم ذكره. وخطر السقوط في النقاشات السياسية سيؤدي إلى تضييع المزيد من الوقت وبالتالي تأخير الانتهاء من أعمال فريق مراجعة التنفيذ. أي أن تاريخ الانتهاء سيكون أبعد من ذلك. أنا أتحدث عن نفسي -- لكنني أظن أن الجميع يتفق معي -- في أم معظم من يعمل في مجموعة عمل وضع السياسات PDP لا يريد الوقوع في مناقشة المواضيع المتعلقة بالسياسات مرة أخرى، لأنه قد تمت مناقشتها بشكل كاف في السابق.

وأعتقد أننا، وعند التمعن في بعض توصيات GAC، سنواجه بعض التحديات حول قضية السلطة القضائية وقضايا الإشعار. لكنني أرى أنها قضايا قابلة للحل. لكن ذلك يتطلب مجهودا كبيرا داخل فريق عمل تنفيذ التوصيات.

هذا معظم ما أريد قوله حول هذا الموضوع. لا زلنا في المرحلة الاستعدادية. أظن أن لدينا 40 عضوا حاليا، وقد تطوع المزيد من النات للانضمام إلى فريق عمل تنفيذ التوصيات IRT. ولا أستطيع أن أحدد ما سيكون عليه هذا الفريق لأننا عقدنا حتى الآن اجتماعا واحدا فقط. شكراً.

شكراً لك، جرايم. بما أنه قد بقي لنا بعض الوقت، أظن أنه من المفيد لنا أن نعود ونناقش بعض الأمور السابقة بالمزيد من التفصيل. وليكون الجميع على علم، فقد

كاثرين باور-بولست:

أوصتنا GAC بمناقشة ثلاث نقط بشكل خاص. أولها هو ما سماه جرايم بسؤال السلطة القضائية. أي اعتماد أو عدم اعتماد القاعدة التي تقول أنه يجب أن يكون منفذ القانون الذين يطلبون سجل خصوصية أو خدمة الوكيل من داخل نفس السلطة القضائية التي تنتمي إليها الخدمة التي يطلبون منها ذلك،

الذي سيشكل عقبة كبيرة في وجه الإنترنت، التي لا تخضع للسلطات القضائية الوطنية، كما نعلم جميعاً. والنقطة الثانية تتعلق بخصوصية طلبات منفذ القانون. لأنه وفي حالات عديدة، سيكون من مصلحة المستخدم أن يعلمه مقدم خدمة الوكيل بأنه قد تم تقديم طلب للحصول على معلوماته الخاصة، لكن إذا كان ذلك المستخدم مشتبهاً به في قضية إجرامية، فليس من الحكمة أن يتم إخباره بأنه يتم التحقيق في أمره من طرف منفذ القانون. وقد يضر ذلك بفعالية التحقيق حسب المرحلة التي وصل إليها.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي قدمت GAC المشورة حولها هي السؤال الذي يقول: هل من المقبول أن تكون خدمات الخصوصية وخدمات الوكيل متوفرة وقابلة للاستعمال من طرف المستخدمين التجاريين. لأن لدينا -- على سبيل المثال، عندنا تشريع في أوروبا ينص على أنه إذا كنت تقوم بأنشطة تجارية، فيجب أن تعرف بنفسك على موقعك الإلكتروني. وهذا لن يتوافق مع احتمال تمكينك من خدمات الوكيل والخصوصية.

تلك هي النقطة الثالثة التي قدمت GAC المشورة حولها. وقام مجلس ICANN، الذي تلقى هذه المشورة، بإعلام GAC بأنه لا زال يراجعها. وعند توصله إلى نتيجة بخصوصها، فسوف يعلم الموظفين بالكيفية التي يجب أن يتعاملوا بها أو التي لا يجب أن يتعاملوا بها مع عملية التنفيذ.

وطبعاً، كما يتفهم العديد منكم، فبعض هذه القضايا ليس سهل التنفيذ. وأتساءل عما إذا كان ذلك سيؤثر على الجدول الزمني ومدى تعقيد العملية. جرايم، هل يمكنك تناول هذا الموضوع.

جرايم بونتون: لا أظن أن بإمكانني إضافة المزيد حول ذلك، دون الخوض في التفاصيل والتعقيدات المتعلقة بتلك القضايا. وأوافقك الرأي في أننا كلما اقتربنا من النقاشات الخاصة بالسياسة، كلما أخرجنا الوصول إلى نتيجة.

وأقول أنه لا يريد كل من أمناء السجل أو أعضاء مجتمع الملكية الفكرية، واسمحوا لي بالكلام نيابة عنكم -- ضحك من الحضور -- أن نؤخر هذا الأمر أكثر من هذا. لأننا نظن أنه عمل مهم للغاية، ونريد أن نطبقه في أسرع وقت ممكن. وأعود إلى سؤال مارك تراتشينبرغ في بداية هذه الجلسة، والذي تكلم فيه عن دقة WHOIS وكيف لا يمكننا الكشف عن وجود خدمات الوكيل وخدمات الخصوصية، وأقول أن ذلك سيتغير. سوف تحدث أشياء مهمة داخل المجتمع كدقة WHOIS، بسبب تطبيق ذلك.

كاثرين باور-بولست: شكراً لك، جرايم. هل توجد أية أسئلة من القاعة أو تعليقات على ما قاته جرايم حول الخصوصية وخدمات الوكيل؟ لا. حسناً.

إذن سننتقل إلى السؤال العام. أولاً وقبل كل شيء، أشكر كل المقدمين على احترامهم للوقت المخصص لهم. لقد كنا صارمين معكم في البداية. لدينا ساعة مضيئة تتحرك أمامنا، لكن لا نستطيعون رؤيتها. إن الحفاظ على النظام هنا أمر معقد للغاية، ويعني ذلك أن لدينا وقتاً كافياً لمناقشة القضايا الأفقية والتي كنا نطمح أن تصل إليها هذه الجلسة. وأريد أن أبدأها بقضية عملية للغاية، وهي قضية التنسيق بين المبادرات المختلفة. وقد تم تناول هذا خلال بعض التقديمات. وأعلم أن هناك حوارات بين مختلف العمليات حول القضايا الأفقية المتعلقة بتجنب التعارض. وأسأل عما إذا كان يمكنكم التحدث عن ذلك؟ ما الذي حصل؟ وما الذي كان مفيداً؟ وما هي الخيارات الأخرى التي قد تستخدمونها في التواصل بين بعضكم مستقبلاً؟

تشاك غوميز: تشاك غوميز يتحدث. وأريد أن أخبركم جميعاً بأن ميثاق مجموعة عمل وضع السياسة لخدمات دليل التسجيل تنص بشكل واضح على أن من مسؤولياتنا التنسيق مع جميع

الأنشطة الأخرى التي تجري حاليا. ومن الأمور التي ينبغي أن نتطرق لها، وسنأتي لهذا لاحقا، تحديد دور مقدمي خدمات الوكيل والخصوصية.

ولذلك، فالأعمال التي ستنج عن ذلك ستساعدنا كثيرا، وقد تحول بيننا وبين بعض الطرق، إذا افترضنا أنهم سيقون أمانا قليلا. لكنه من المطلوب منا التنسيق مع جميع مبادرات WHOIS وRDS الجارية حاليا.

كريستا باباك:

كريستا باباك. من وجهة نظر وضع السياسات، وبالنسبة للنقطة التي أشار إليها جرايم سابقا، عندما تتم الموافقة على توصيات السياسة من طرف المجلس، وعندما سيتم تقديمها للموظفين بغية تنفيذها، ثم نعمل مع مجموعة من أعضاء المجتمع الذين أمل أن يكون قد سبق لهم المشاركة في عملية وضع السياسات، فأتمنى أن يكون ذلك دليلا على أننا قد فهمنا التوصيات بشكل صحيح.

ومن منظور التنسيق، ما وضعناه -- لقد مر عامان على ذلك، أو ما يقارب ثلاثة أعوام، فقد حاولنا التنسيق بين الجهود المشتركة بيننا، وبالخصوص تلك التي تتعلق بـ WHOIS، لأن هناك مجموعة كبيرة من المبادرات الجارية.

وقد قمنا بجمع الأمور مع بعضها بشكل منطقي. لأن ذلك يعين أيضا على قضايا الأمن والاستقرار. ويساعدنا على التوصل إلى التوقعات. ويساعد الأطراف المتعاقدة على التخطيط ووضع جدول أعمال مجهوداتهم التطويرية.

ومما قمنا به هناك أيضا، إعداد جدول أعمال للتنفيذ. ونحن نحاول احترامه مليا. ويعني ذلك في الأساس أن لدينا سياسات -- نحاول أن نجعلها أكثر فعالية في 1 فبراير، أو 1 غشت من كل عام. ونعلم بذلك قبل 6 أشهر. فنرسل إشعارا يقول: إن هذه السياسة ستنتشر قريبا. لديكم مهلة مدتها 6 أشهر أو أكثر قليلا. التاريخ الفعلي -- ثم ستلاحظون أن بعض التواريخ التي نشرتها سابقا كانت إما 1 غشت أو 1 فبراير. وقد تم بذل كل تلك الجهود من أجل الحفاظ على الاتساق.

ونحن نتابع عبر ICANN مجهودات WHOIS المختلفة، والمكان الذي يلائمه كل منها. إذن عمليات المراجعة مقابل تطوير السياسات مقابل تنفيذ السياسات والجهود الأخرى. وهي كميان تقريبا، يمكنك من الاطلاع على موقع كل جزء من مراحل العملية. وعندنا اتصالات تنسيق شهرية -- يناقش فيها بعض زملائنا الموجودين هنا، والكثير من زملائنا الآخرين الذين يعملون على ذلك، المجهودات التي تجري في ذلك الوقت، والمراحل التي وصلوا إليها، ثم يحاولون التخطيط للمراحل المقبلة التي سيصلون إليها وكيف سينسقون بين بعضهم البعض تبعا لتطورات الوضع. أمل أن يكون هذا قد أجاب عن السؤال.

شكراً، كريستا. هل يريد شخص آخر إضافة شيء إلى ما قيل؟ حسناً، إذن. وسأعطي الكلمة للحضور مجدداً. هل هناك أية -- لدينا 10 دقائق متبقية. ما يقارب 15 دقيقة. هذه هي فرصة تقديم آرائكم، وطرح أسئلتكم. تفضلني يا دينيس.

كاثرين باور-بولست:

شكراً. دينيس ميشيل مع الفيسبوك.

دينيس ميشيل:

تضيف معايير RAA 2013 متطلبا يتعلق بالمصادقة على العنوان الميداني. لقد مرت أربع سنوات حتى الآن. كنت أتساءل لماذا لم يُذكر ذلك، ما هو الوضع الحالي. ومن الواضح أنه نشاط تجاري معتاد عبر الإنترنت. كنا نتوقع أن يتم تنفيذ ذلك قبل اليوم. ولم أسمع الكثير عن ذلك. شكراً.

أنا جنيفر غورا، من طاقم ICANN. هناك جلسة ستعقد غدا على الساعة 5:00 حول ذلك على ما أظن. سأؤكد من ذلك لاحقاً. ستعقد مباشرة بعد اليوم الخاص بإجماع أمناء السجل وأصحاب المصلحة، المتعلق بجميع مجموعات أصحاب المصلحة، والذي سنقدم فيه اقتراح رجل قش لمجموعة العمل.

جنيفر غورا:

سيسعدني تحديث ذلك، وسينشر ذلك أيضا.

شكراً.

هل يمكن أن تقدمي لمن لن يستطيع الحضور خلاصة عما سيحدث؟

كاثرين باور-بولست:

إن مقترح رجل القش في الأساس هو نظرة عن ما قامت به ICANN في الأشهر الستة الماضية، ثم النظر في الحلول الممكنة المقترحة من طرف مجموعات العمل المختلفة فيما يخص المتطلبات، واستنادا إلى متطلبات تم إدراجها في مقترح رجل القش، وسيقوم كل من الطرفين، أي أمناء السجل، وطاقم ICANN بالتوصل إلى اتفاق حوله، وذلك للتوصل إلى مجموعة من الحلول، أو حل واحد بسيط.

جنيفر غورا:

شكراً.

كاثرين باور-بولست:

على الراحب والسعة.

جنيفر غورا:

مرحبا، أنا ستيفاني بيرين. أنا عضو في مجموعة أصحاب المصلحة الغير تجاريين، وأنا ممن يعمل على مخطط الـ 10 سنوات، ومن مجموعة تشاك.

ستيفاني بيرين:

لذي تذكير بسيط أولا. إن السمعيات في هذه القاعة مجوفة وفيها الكثير من الصدى. أمل أن تتمكنوا من سماعي. لم أتمكن من سماع جميع ما قيل، أظن أنني في طريقي إلى الصمم. لذا، إذا أمكنكم الاقتراب أكثر من مكبر الصوت، وخصوصا أصحاب الأصوات المنخفضة، فسيكون ذلك لطيفاً.

أظن أن موضوع RDS سيكون الأصعب مناقشة من المواضيع الأخرى التي سنقوم بمناقشتها على ما أظن. ولكن حتى بالنسبة لهذا النقاش بين الاستعمال التجاري والغير التجاري للاسم، فهل ستساعدنا صفحة FAQ. لأن الناس الذين لم يشاركوا معنا في العام الذي قضيناه في مناقشة -- موضوع PDP حول PPSAI، خدمات الوكيل -- يتحدثون عن التسجيل وكأنه موقع ويب. ولكنه ليس كذلك. فمجموعة ICANN لا تقوم بصنع المضمون. فستكون عندنا صفحة FAQ مختلفة عن ما قد يمتلكه منفذو القانون. ولكن يمكننا على الأقل أن نحصل على الوقائع الملاحظة، والنقاط الأساسية. هذه الشرائح رائعة. ولكن من المفيد أن يكون عندنا ذلك ونحن في طريقنا للتوصل إلى الحل الوسطية. وحتى لا نجبر إلى العودة إلى مقدار سنة ونصف من التدوينات النصية، لأننا قد توصلنا فعلا إلى الحل الوسطية. ويمكنكم العثور عليها في التدوينات النصية. ولكن لا يلزمنا وضعها في التقرير النهائي على أنها حقائق نهائية. شكراً.

عذراً، ستيفاني. أريد توضيحاً من فضلك. هل تعنين أوراق FAQ التي تلخص نتائج سياسات الخصوصية، أو أوراق FAQ أخرى تعكس فهم المجتمعات المختلفة؟ ما الذي كنت تقصدينه؟ فقد قلت أنه قد يكون لمنفذي القانون فهم مختلف، لمعنى عملية التسجيل، عن فهم مجتمع آخر.

كاثرين باور-بولست:

حسناً، لنقل أن منفذي القانون سيعطوننا حقائق حول الطريقة التي يقومون بها بتحقيق ما. من أين يبدأون؟ وماذا يريدون؟ وما هي مراحل تلك العملية؟ يمكننا بذلك تسهيل عمل منفذي القانون. ولكن بصفقتنا مدافعا عن الخصوصية، فقد يتعلق الأمر بقوانين الخصوصية -- والمتطلبات القانونية في رأيي. ومن الواضح أنها سلطة قضائية مختلفة. السلطة القضائية -- أتحداكم أن تعثروا على موقع ICANN على نقاش دقيق وجيد حول مشاكل السلطة القضائية، والتي لها وزن كبير هنا. وهناك أيضاً قضية السيادة الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المختلفة. وستكون تلك ورقة FAQ ممتازة بالنسبة للإجراءات الإجرامية. ولكن إذا لم تكن خبيراً في الجرائم العالمية

ستيفاني بيرين:

و MLATS واتفاقية الجريمة الإلكترونية، فمن المحتمل أنك لن تصل إلى القضايا الصعبة في هذا الميدان. وبما أننا ناقشنا متطلبات مجموعة RDS، أعتقد أننا قد تعرضنا لذلك، أي من حيث الهدف من نقاشاتنا. فنحن نستخدم لغات مختلفة. نستخدم مصطلحات مختلفة، حسب ميادين اختصاصاتنا. فقد كانت تلك عملية طويلة ومثيرة للاهتمام. ولكن، أخاطب تشاك، كما تعلمون. أتساءل عما إذا كنت سأعيش إلى نهاية هذا. إذن ستكون الـ FAQ مفيدة. ستساهم في تسريع الأمور.

شكراً لك ستيفاني.

كاثرين باور-بولست:

أنا لا أعرف إن كان هناك من يريد إضافة شيء على ذلك. لكنني أعتقد أن PSWG و GAC سيتفقان مع ذلك. نحن مستعدون لبذل جهودنا في المساعدة على تعريف العمليات التي تتبع في إنفاذ القانون. وأعتقد أننا إذا أردنا الحديث عن السلطة القضائية، فإن ذلك سينطلق بنا إلى مشروعنا الخاص ذي الـ 10 سنوات. أن هذا سؤال آخر. ونحن مستعدون للقيام بدورنا. هل هناك أي شيء آخر تريدون إضافته إلى هذه القضية؟ أعضاء الهيئة؟ حسناً. يبدو لي يا ستيفاني أن الجميع متفق مع فكرتك، أو أنهم متهيئون من الموضوع. تفضل رجاءً.

طاب مساءكم. أشكر أعضاء الهيئة الذين قدموا لنا التوضيحات. لقد تم تقسيم اللجنة إلى ثلاث مجموعات، وتم تقسيم المراحل الثلاث إلى 11 نقطة. ولم يتم الانتهاء من أي من ذلك باستثناء النقطة 10، ونحتاج إلى قدر هائل من العمل.

متحدث غير محدد:

وقد تابعت مجموعة العمل التي هي في تعارض مع القانون الذي يتعامل مع الجانب القانوني لهذه المسألة. ونحن نعلم أن هناك جانباً تقنياً وجانباً قانونياً أو جانباً قضائياً. ونعلم أن معلومات WHOIS موجودة عند السجل أو RIR. وتعود أجهزة إنفاذ القانون أو أولئك الذين يرغبون في الوصول إلى المعلومات عن هذا الشخص، إلى السجل أو سجل الإنترنت، RIPE أو APNIC أو ما شابهها من المواقع، وذلك

لحماية المعلومات. كيف تأخذون في الاعتبار التوصيات التي خرجت من تعارض
WHOIS مع القانون من مجموعة العمل هذه، وإلى أي مدى تحافظون على
خصوصية المستخدم؟ ربما يكون هذا الشخص عرضة لمثل هذه المعلومات، ربما
يمكن أن يكون ذلك جريمة في بلد، وليس جريمة في بلد آخر. شكرًا.

تشاك، هل تريد الحديث حول ذلك؟

كاثرين باور-بولست:

تشاك غوميز:
حسنًا، سأحاول. أولاً وقبل كل شيء، ما قمتم به هو عمل جيد للتعبير عن التعقيدات
التي علينا التعامل معها. وقد ذكرت بإيجاز أن هناك الكثير من المصالح المتنوعة في
العمل لدينا ينتظرنا. ولحسن الحظ، فإن أعضاء مجموعة العمل يشكلون مجموعة ممثلة
للغاية، وأعتقد انها ستستمر على هذا النهج. ويوجد فيها من يمثل إنفاذ القانون، وخبراء
حماية البيانات، والناس المنتمين إلى سلطات قضائية مختلفة، ومن التحديات الكبيرة
التي ستواجهنا، التوصل إلى التوصيات التي يمكن أن تستوعب كل هذه المصالح
المتنوعة قدر المستطاع. لن يكون ذلك سهلاً، كما سمعتم من العديد من الناس. وأنا لا
أدري ماذا سأضيف إلى ذلك. وأنتم على حق تماماً، فهي ليست -- مشاكل يسهل حلها.
ولكننا نعلم على الأقل في الوقت الراهن، أن لدينا بروتوكولا تقنيا من شأنه أن يعطينا
أدوات تسمح، على سبيل المثال، بالوصول إلى الدخول المحكم، إذا قررنا السير في هذا
الطريق. لذلك، على سبيل المثال، -- فقد أشرتم بالتأكيد إلى إنفاذ القانون، ونحن في
طريقنا لمعرفة، على الرغم من في وضع السياسات، من هم أهل الحق في التصريح
لأجهزة إنفاذ القانون بالدخول، وما هي المعلومات التي يحق لهم الاطلاع عليها؟ هذه
ليست قضايا تافهة. وأعتقد أنكم بينتم ذلك بشكل واضح.

أرجو منكم التعقيب على إجابتي إذا كنتم ترغبون في إضافة شيء آخر على ما قلته أو
الإجابة بشكل أفضل.

كريستا باباك: شكرًا لك، تشاك. معكم كريستا. أود فقط إضافة -- أمر واحد. أشرت إلى التعارضات - بين WHOIS والقانون الوطني. هناك إجراءات تم تطويرها قبل سنوات، قبل أن يتم نشرها على موقع ICANN، وكانت هناك مؤخرًا عملية مراجعة، فقد تم تشكيل IAG وقدمت بعض التوصيات إلى GNSO بشأن هذا الإجراء. لذلك كان -- لأنه قد مرت العديد من السنوات، أرادت المجموعة أن نلقي نظرة على ذلك.

وتجري حاليًا مناقشة تلك التوصيات مع GNSO، لذلك هذا النوع من التحديثات على ما يحدث، فيما يتعلق بهذه النقطة المحددة. شكرًا.

جرايم بونتون: أنا جرايم. أعتقد أن هذا التعليق تطرق إلى بعض القضايا القضائية التي تجنبنا بعناية الحديث عنها في فريق مراجعة التنفيذ منذ وقت قريب. وإذا كنت مهتمًا بذلك، فلا تتردد في الانضمام إلينا لأننا سوف نقوم بمعالجة ذلك. ولو كنت في مكان تشاك، فسأكون سعيدًا جدًا بأن فريق مراجعة التنفيذ لـ PBSI سيتطرق لهذه القضية قبلي. ونأمل أن نتمكن جميعًا من التوصل إلى شيء يمكننا تمريره لكم كذلك. شكرًا.

كاثرين باور-بولست: سيكون ذلك رائعًا. شكرًا لكم جميعًا. وأعتقد أن WHOIS، بغض النظر عن كونه معقدًا في حد ذاته، واحد من الميادين حيث نرى معظم التضاربات بين سياسة أصحاب المصلحة التي تطورها هنا مع النظم القانونية الوطنية والإقليمية المختلفة. وبطبيعة الحال، فإن السؤال الرئيسي هنا، وسندع ذلك لـ HIT آخر، هو ما نتصور على المدى الطويل أنه دور السياسة التي تم تعريفها في عملية أصحاب المصلحة مقابل القوانين الوطنية أو القوانين الإقليمية، لأن وضعه الحالي، كما تعلمون، يقتضي أن السياسة الموضوعية هنا ستخسر القرعة دائمًا. وفي شبكة الإنترنت العالمية، بطبيعة الحال، وعلى المدى الطويل، فسوف نضطر إلى التفكير في ما إذا كانت هذه الطريقة المثلى للتعامل مع ذلك، وأيضًا، كما تعلمون، مراجعة كل القوانين الوطنية قبل وأثناء تطويرنا للسياسة. وهذا تحدٍ آخر. سأنهي الجلسة مع هذه النقطة الصعبة للغاية، وأشكركم جميعًا. كانت هذه الجلسة مفيدة للغاية بالنسبة لي وأتمنى أنها كانت مفيدة لبعضكم

أيضاً. وإذا كان ذلك قد أفادكم فأرجو منكم إخبارنا بذلك حتى ندرج مثل هذه الحوارات الأفقية في جلساتنا المقبلة. وسوف أفسح المجال لأليس لتختتم الجلسة.

أليس مونيوا: أتقدم بالشكر لكم جميعاً. أشكر أعضاء اللجنة، لتقديم هذه العروض الموجزة ولكن المفيدة للغاية، وشكراً لك يا كاثرين على تسيير هذه الجلسة ولك يا فابيان على تنظيمها. شكراً لكم جميعاً. طاب مساءكم.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]